العدد (4061) السنة الخامسة عشرة - الإثنين (13) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أكد مختصون بالشأن الاقتصادي والنفطي، أن العراق متضرر اقتصادياً من اتفاقيات الحفاظ على المناخ، لأن الضوابط التي تضعها هذه الاتفاقيات على انتاج وصناعة واستخراج الوقود الاحفوري "النفط ومشتقاته" يلحق ضرراً باقتصادنا، وعلينا أن نعي في سياستنا الخارجية مصلحة العراق ولا نندرج مع العالم اندراج المتلقي السلبي، خاصة وإنها تقلل الطلب على النفط الذي يعد المورد الوحيد لنا، مؤكدين في الوقت ذاته، إن العراق يدفع ضريبة مالية تقدر بمليارات الدولارات منذ ١٥ عاماً لتطوير منشآته النفطية، الأمر الذي يعني أنه يصرف أموالاً إضافية على البيئة.

مفيدة للعالم لكنها تكلّف العراق المليارات من الدولارات

مختصون: ضوابط الحفاظ على المناخ تلحق الضرر باقتصادنا لأنها تقلّل الطلب على النفط

□ المدى / زهراء الجاسم

وكانت نحو ١٧١ دولة وقعت بمقر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ ١٦ نيسان ٢٠١٦ على اتفاقية باريس للمناخ، وفي وقت تُعتبر الصين والولايات المتحدة المسؤولتين عن نحو ٣٨ ٪ من الانبعاثات على مستوى العالم، لكن الرئيس الامريكي الجديد دونالد ترامب، أعلن في الثاني من حزيران الماضي، الانسحاب من الاتفاقية، الأمر الذي عدّه البعض انتكاسة عالمية.

وتهدف اتفاقية باريس حول المناخ الى الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى "ما يقل كثيراً" عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ليصل إلى ١,٥ درجة كمستوى مثالي، على أن تلتزم البلدان الموقعة على هذه الاتفاقية بالتطوير والتوظيف التجاري لتقنيات منخفضة الانبعاثات، وتسعى للاعتماد بدرجة أكبر على تكنولوجيا الطاقة الشمسية والوقود الأكثر نظافة، حيث يرى الخبير الاقتصادي أحمد بريهي في حديث لـ(المدى)، أن انضمامنا الى اتفاقية الحفاظ على المناخ لا تخدم العراق، بل حتى لا توجد اية عوائد اقتصادية للبلد جراء ذلك الاتفاق، مستدركاً: فاتفاقيات المناخ تضع ضوابط بالدرجة الاولى على مقذوفات المواد (الهايدروكاربون) تلك المنبعثة من الوقود الاحفوري مثل الفحم والنفط والغاز، ومحاولة تقليصها تدريجياً، كما تشجع على المصادر البديلة للوقود التي تسمى المتجددة من الشمس والرياح.

بريهي موصلاً قوله: كما أن تلك الاتفاقات تتضمن تشجيع انتاج الوقود من المصانع الحيوية من النباتات، الامر الذي يعني أن تلك الضوابط ستقلل الطلب على الوقود الاحفوري ومنه تقلل الطلب أيضاً على النفط، ولذلك هي ليست من مصلحة العراق، كما انها ليست من مصلحة البلدان المنتجة للنفط، مردفاً بالقول: نعم هي مفيدة للعالم وضرورية للإنسانية، لكنها لا تخدم مصالح العراق الاقتصادية، ومع الأسف هنا يوجد تعارض بين مصلحة العراق وبين العالم في اتفاقيات المناخ، فانضمامه لاتفاقية المناخ قد تكون وراؤها ضغوط سياسية أو ربما هي مجاملة، لكنها لن تخدم العراق اقتصادياً، بل حتى عملية ترويج بعض الدوائر الحكومية العراقية لإنتاج الوقود من المصادر البديلة كالشمس والريح والمياه، أمر ليس في خدمة العراق لأننا بلد نعيش على النفط والغاز ومصلحتنا تكمن في استمرار وزيادة الطلب على النفط.

يجب أن يدرك الجميع، أن هناك تناقضا في المصالح بين السياسة والاقتصاد، وعلينا كمختصين واعلاميين في الشأن الاقتصادي، ايقاظ الوعي بشأن هذا التناقض، لأن هناك خداعاً للوعي بهذا الشأن، ومازال الحديث للبريهي حيث يرى: أن مصلحة البشرية نعم هي ايجاد ضوابط للسيطرة على المقذوفات (الهايدروكاربونية) كما أشرنا من اجل حماية البيئة، لكن ومع الأسف الشديد، إن العراق اقتصاده يقوم على النفط، بالتالي فإن هذه الضوابط على الوقود الاحفوري تلحق ضرراً كبيراً باقتصادنا وعلينا أن ندرك هذا التناقض ونعيه جيداً في سياستنا الخارجية وفي التزاماتنا ولا نندرج مع العالم اندراج المتلقي السلبي.

وكان العراق قد وقّع رسمياً في كانون الأول ٢٠١٦ على وثيقة الانضمام الى اتفاقية باريس للتغييرات المناخية بمقر المنظمة الدولية في نيويورك، فيما اكدت وزارة الصحة والبيئة في حينها أننا اصبحنا جزءا من اتفاق باريس الى جانب دول عظمى تسعى الى خفض نسب الغازات والسيطرة على التغييرات المناخية التي تواجه العالم، وذلك كون العراق تأثر بشكل مباشر نتيجة هذه التغييرات ويسعى من خلال هذه الاتفاقية الى تخفيف اثار التغييرات المناخية على بيئته، حيث ترى الأمم المتحدة، أن العالم ربما يشهد ارتفاعاً لدرجة حرارة الأرض يقدر بثلاث درجات بحلول العام ٢١٠٠.

من جانبه يؤكد الخبير في الشأن النفطي حمزة الجواهري في حديث لـ(المدى)، أن العراق ووفق عقود جولات التراخيص النفطية سواء لإنشاء أو إعادة تأهيل المصافي سعى الى أن تكون وفق أرقى المعايير الدولية بالنسبة الى الحفاظ على البيئة، لكنها بالحقيقة كلفت العراق مبالغ مالية كبيرة لتلك المشاريع، سواء كانت مشاريع استثمارية اجنبية أم المشاريع الاستثمارية من قبل الدولة، موصلاً: ولو لاحظنا الآن، إن جميع المنشآت النفطية الحديثة التي اقيمت خلال العشر أو الخمس عشرة سنة الماضية، كانت كلها تحافظ على البيئة، وهذا الأمر نعم جعل العراق اكثر تقدماً في انشاء المصافي للنفط أو للكيماويات أو لمنشآت الاستخراج، حتى اننا اليوم بصدد انشاء مصاف تسمّى (اليورو فايف) و (اليورو سكس) وهذه تعد آخر ما انتجته التكنولوجيا العالمية للحفاظ على البيئة والمناخ.

من جهة أخرى، فإن عملية تحديث المصافي القديمة أيضاً تراعي المعايير الدولية في الحفاظ على المناخ، لكن ومما يؤسف له، فإن آثارها ليست ايجابية على الاقتصاد للبلد.

فالعراق يدفع ضريبة من خلال هذا التطور والزيادات في منشآته النفطية، كما يقول الجواهري: موضحاً: اننا عندما نبني مصفى اليوم بتقنية من (اليورو تو) الى (اليورو سكس) يكون لدينا فارق بالأسعار ليس بالقليل، وهو اكثر من مليار دولار أو حتى قد يصل الى المليار ونصف المليار لكل مصفى، وهي أموال اضافية تُدفع من أجل أن يتم الارتقاء بالصناعة الى ما يناسب المعايير الدولية للحفاظ على المناخ، مستطرداً: نعم الحفاظ على البيئة قد ينفع العراق من جانب، لكن هو أيضا مكلف له من جانب آخر، وهي مشكلة لأننا حتى نراعي الحفاظ على البيئة، يجب أن نصرف المزيد من الأموال، مما يعني أننا ننفق على تلك البيئة.

> الضوابط على الوقود الاحفوري تلحق ضرراً كبيراً باقتصادنا

مال وأعمال

■ المركزي يسحب إجازة شركة توسط لبيع وشراء العملات لمخالفتها التعليمات

أعلن البنك المركزي العراقي، عن سحب إجازة شركة توسط لبيع وشراء العملات الأجنبية لمخالفتها التعليمات. من جهة أخرى، فقد وضع مصرف الرافدين، أمس الأحد، شرطاً لمنح سلفة المتزوجين، فيما أشار الى أن نسبة الفائدة للسلفة تبلغ ٧٪.

وقال البنك في بيان له تلقت (المدى) نسخة منه، إنه "بالنظر لمخالفة شركة المفكرة للتوسط لبيع وشراء العملات الاجنبية لأحكام تعليمات تنظيم عمل شركات التوسط، تقرر سحب اجازة تأسيس الشركة وسحب خطاب الضمان الخاص بها والصادر لصالح هذا البنك".

وطالب البنك "وزارة التجارة بإلغاء شهادة التأسيس الممنوحة له من قبلها"، داعياً الى "شطب اسم الشركة من سجلاتها وتزويد البنك المركزي بكتاب التصفية المصدق".

وتأسس البنك المركزي العراقي كبنك مستقل بموجب قانونه الصادر في السادس من آذار من العام ٢٠٠٤، كهيئة مستقلة، وهو مسؤول عن الحفاظ على استقرار الأسعار وتنفيذ السياسة النقدية، ويشرف على ١٠ مصارف تجارية و٢٦ مصرفاً أهلياً و١٦ مصارف اسلامية، اضافة الى ١٩ مصرفاً أجنبياً، فضلاً عن ٦ مؤسسات مالية و٣١ شركة للتحويل المالي.

الى ذلك قال المكتب الإعلامي للمصرف في بيان تلقت (المدى)، نسخة منه، إن "سلف الزواج لموظفي دوائر الدولة التي أطلقها المصرف تتضمن تقديم كفيل موظف مدني لاتقل خدمته عن سنة"، مشيراً الى أنه "يجب أن يكون على الملاك الدائم".

وأضاف المكتب إن "نسبة الفائدة لسلفة الثلاثة ملايين دينار للمتزوجين تبلغ ٧ بالمئة، يتم احتسابها بطريقة القسط المتناقص الثابت"، مشدداً على ضرورة "مراعاة عدم تجاوز الاستقطاع ٥٠ بالمئة من الراتب الكلّي بالنسبة لموظفي دوائر الدولة".

وأعلن مصرف الرافدين، السبت، عن اطلاق سلف الزواج لموظفي دوائر الدولة بواقع ثلاثة ملايين دينار، وفيما بيّن أن ذلك يشمل لمن يتزوج لأول مرّة حصراً، أشار الى أن مدة تسديد السلفة ثلاث سنوات.

■ الطاقة البرلمانية: تكشف عن وجود خلل من لجان بوزارة النفط بشأن عقود الشراكة

كشف عضو لجنة النفط والطاقة النيابية علي فيصل الفياض، عن وجود خلل من لجان بوزارة النفط بشأن عقود الشراكة، محذراً من وجود نيّات سيئة لدى بعض اصحاب القرار في الوزارة لـ"إرباك" العمل، فيما طالب هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية بـ"التدخل السريع".وقال الفياض في بيان له تلقت، (المدى) نسخة منه، إن "هناك خللاً من قبل بعض اللجان القانونية والاقتصادية في وزارة النفط بما يتعلق في عقود الشراكة التي وقعت مؤخراً وعلى رأسها العقد الموقع بين شركة ناقلات النفط العراقية والشركة العربية البحرية لنقل البترول، فمن غير المعقول أن تحدد الفترة الزمنية بين الطرفين بمدة تصل الى عشرين عاماً ودون دخول منافس على خط التعاقد بين الطرفين".وأضاف الفياض، أن "مثل هكذا مشاركات ثنائية تكون الفترة الزمنية المتعارف عليها عالمياً لا تزيد عن ٣-٥ سنوات، كوّن المشروع لا يمثّل سوى عمل تجاري (بيع وشراء) ولا يتضمن أيّ بعد ستراتيجي لخدمة العراق".وحذّر الفياض، من "وجود نيّات سيئة لدى بعض أصحاب القرار في الوزارة لإرباك العمل والحصول على منافع شخصية بطرق ملتوية، وربما هذا العقد واحد من بين عشرات العقود التي لم توضع اليد عليها ولم تكشف للرأي العام".وطالب الفياض، هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية بـ"التدخل السريع لإعادة النظر بهذا العقد المشبوه وايقاف الخروق والتجاوزات الحاصلة في الوزارة، خصوصاً وإن النظام الداخلي لشركة ناقلات النفط العراقية هو النقل وليس التسويق، والذهاب باتجاه التسويق يعني خلق كيان غير مشروع لمنافسة المسوق الوطني (سومو) وهذا بحد ذاته يؤكد وجود تحركات لتدمير المسوق الوطني (سومو).

واستغرب الفياض، من "تحديد نسبة أرباح الجانب العراقي من بيع النفط الخام والمشتقات النفطية العراقية بـ ٢٢,٥٪ من عمليات البيع والشراء التي تنفذها الشركة المشتركة".يذكر أن الفساد المالي والإداري ينتشر في العراق بشكل كبير، إذ أن منظمة الشفافية العالمية صنفته كثالث أكثر دولة فساداً في العالم بعد الصومال والسودان، إلا أن الحكومة العراقية غالباً ما تنتقد تقارير المنظمة بشأن الفساد وتعتبرها غير دقيقة وتستند إلى معلومات تصلها عن طريق شركات محلية وأجنبية أخفقت في تنفيذ مشاريع خدمية في العراق.

Out of Borders

خارج الحدود

بكين

الرئيس الصيني يتعهد "بزيادة الانفتاح" والدفاع عن الوظائف

تعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ، بزيادة تحرير الاقتصاد الصيني، وحث من جديد الدول الآسيوية على التعاون بشكل أوثق في كلمة في اجتماع منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي.وتكرر هذه التصريحات دعوة وجهها شي لدعم "نظام تجاري متعدد الأطراف" وتتناقض مع تصريحات أدلى بها في مطلع الأسبوع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي انسحب من اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، وأبلغ الاجتماع أن الولايات المتحدة ستسعى إلى إبرام اتفاقيات تجارية ثنائية بدلاً منها.ونقل نص لتصريحاته نشرته وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) في ساعة متأخرة من مساء السبت عن شي قوله، إن حكومته ستواصل إعطاء أولوية لتوظيف الصينيين وضمان أن تدعم التنمية الاقتصادية في الداخل توفير فرص عمل.

دبي

ايرباص وبوينغ تقتربان من صفقات بمعرض دبي قيمتها 30 مليار دولار

بدأ التنافس على طلبيات الطائرات في اليوم الأول لمعرض دبي للطيران امس الأحد مع استعداد شركة الطائرات الأوروبية ايرباص ومنافستها الأمريكية بوينغ لإبرام صفقات تصل قيمتها لنحو ٣٠ مليون دولار.من المتوقع أن تعلن ايرباص عن طلبية جديدة بقيمة ١٦ مليار دولار بالسعر المعلن للطائرة ايه ٣٨٠ أكبر طائرة ركاب في العالم من طيران الإمارات لتحيي برنامج المبيعات الضعيف للطائرة العملاقة.غير أن مصادر مطلعة، قالت إن بوينغ ستحاول تخطي منافستها الأوروبية باقتناص طلبية كبيرة مفاجئة قيمتها بين ١٢ و١٣ مليار دولار للطائرة ٧٨٧-١٠ دريملاينر.وقالت المصادر، إن بوينج تقترب يوم الأحد، من إبرام صفقة لبيع نحو ٤٠ طائرة من النسخة الأطول من عائلة دريملاينر لطيران الإمارات أيضا، وامتنعت ايرباص وبوينغ عن التعقيب. وتتفوق بوينغ على إيرباص في مستهل أكبر معرض للصناعة في الشرق الأوسط باستحواذها على نحو ٦٥ بالمئة من إجمالي الطلبيات التي أعلنت عنها الشركتان العملاقتان منذ بداية العام.

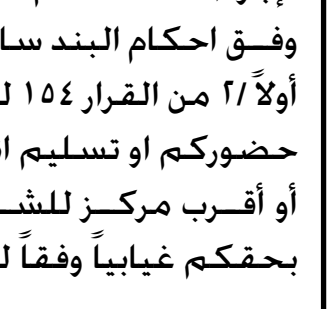

جمهورية العراق / مجلس القضاء الأعلى
رئاسة محكمة استئناف بغداد / الرصافة الاتحادية
المحكمة الجنائية المركزية / الهيئة الثانية
العدد: ٣٧٣٨ /ج٢ / ٢٠١٧
التاريخ: ٢٠١٧/١١/٦

المتهم الهارب - (حازم عبد الرزاق عبد الحميد)
(قاسم عبد الرزاق عبد الحميد)
(نجاة عبد الرضا محمد)

م / إعـــلان

قررت هذه المحكمة تحديد يوم ٢٠١٧/١٢/٣١ موعداً لإجراء محاكمتكم عن التهمة المسندة إليكم وفق احكام البند سادساً / ١/ ب وبدلالة البند أولاً /٢ من القرار ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ وفي حال عدم حضوركم او تسليم انفسكم إلى هذه المحكمة أو أقرب مركز للشرطة ستجري المحاكمة بحقكم غيابياً وفقاً للقانون.

رئيس المحكمة

إعلان مناقصة عامة محلية
(للمرة الثانية)
إلى : (الراغبين بالاشتراك بالمناقصة)
م : (٩ محلية / ٢٠١٧)
تأهيل وصيانة كرين ١٣٠ طناً

١- يسر وزارة الصناعة والمعادن (الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية) دعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة والاختصاص لتقديم عطاءاتهم للعمل الخاص بـ (تأهيل وصيانة كرين ١٣٠ طناً). وعلى مقدمي العطاء الراغبين في الحصول على معلومات اضافية الاتصال على هاتف الشركة المرقم (٠٧٧٠٣١٧٢٢٨٤) (من يوم الاحد إلى يوم الخميس / من الساعة الثامنة صباحاً إلى الساعة الواحدة بعد الظهر حسب توقيت مدينة بغداد المحلي) وكما موضحة بالتعليمات لمقدمي العطاءات.

٢- متطلبات التأهيل المطلوبة:

(أ) القدرة المالية: على مقدم العطاء ان يقدم ادلة موثقة تثبت قدرته على القيام بالمتطلبات المالية الآتية:

١- الحسابات الختامية معدل ربح لآخر ثلاث سنوات متتالية مصادقة ومدققة من قبل محاسب قانوني معتمد.

(ب) الخبرة والقدرة الفنية : على مقدم العطاء ان يقدم دليلاً موثقاً بانه لديه أعمال مماثلة إلى شركات القطاع العام في العراق (اشغال عامة سابقة) .

٣- بإمكان مقدمي العطاء شراء وثائق العطاء بعد تقديم طلب تحريري إلى العنوان المحدد ورقة بيانات العطاء وبعد دفع قيمة البيع للوثائق (غير قابلة للرد) البالغة (٢٠٠,٠٠٠) مئتان ألف دينار فقط ويرفق وصل شراء المناقصة مع العطاء التجاري.

٤- المبلغ التخميني للمناقصة (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) مئتان مليون دينار فقط.

٥- تقديم تأمينات أولية بقيمة (٤,٠٠٠,٠٠٠) أربعة ملايين دينار عراقي على شكل خطاب ضمان او صك مصدق او سفتجة نافذة لمدة (٦٠) يوماً من تاريخ نفاذ العطاء عن طريق مصرف عراقي معتمد لدى البنك المركزي العراقي.

٦- تقديم عطاء فني وعطاء تجاري ومستمسكات بثلاثة ظروف منفصلة ومغلقة وتكون الظروف مختومة بختم الشركة ومثبت عليها اسم ورقم المناقصة واسم الشركة المقدمة للعطاء وتاريخ الغلق وترسل بيد مخول رسمي.

٧- يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور نشر الاعلان.

٨- يتم تسليم العطاءات إلى العنوان التالي (مقر الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية / قسم الاعلام والعلاقات العامة - شعبة العلاقات) لغاية نهاية الدوام الرسمي ليوم (الأحد) المصادف ٢٠١٧/١١/٢٦ وفي حالة مصادفة يوم الغلق عطلة رسمية يكون الغلق في اليوم الذي يليه.

٩- التقديم بالبريد الالكتروني (غير مسموح) العطاءات المتأخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاءات بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم الراغبين بالحضور في مقر الشركة في يوم (الإثنين) ٢٠١٧/١١/٢٧ .

١٠- العناوين المشار إليها آنفاً هي (مقر الشركة العامة لصناعة الاسمدة الجنوبية البصرة - خور الزبير) ولمزيد من التفاصيل والمعلومات يمكنكم الاطلاع على موقع الشركة الالكتروني www.scf.gov.iq أو scf.trad@scf.gov.iq

E-mail: scf@scf.gov.iq

ء / فوزي عباس علي
المدير العام وكالة